وكيل «الداخلية» بالإنابة يواصل تفقده لقطاعات الوزارة أثناء عيد الأضحى

6

ردا على سؤال للنائب عبدالله الرومي

العبدالله: نقل تبعية برنامج إعادة الهيكلة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة

- المجدلي: استرداد أكثر من مليوني دينار دعم عمالة صرف دون وجه حق
- إحالة 13 شركة و 500 موظف للنيابة و 150 تتعلق بالتوظيف الوهمي
- 20 ألفا و 315 مواطنا كويتيا التحق بالعمل بالقطاع الخاص خلال عام 2016
- صرف دعم العمالة من الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص نحو 66 ألفا و714 مواطنا العام الماضي
- إرسال 3 الاف رسالة تذكيرية قصيرة لمن أخذ مبالغ مالية دون وجه حق للمطالبة بسداد هذه المديونيات
- الخدمة المدنية: هناك نقص في مستندات اثبات المديونيات المتعلقة بصرف مخصصات دعم العمالة الوطنية لغير الفئات المستحقة

الشيخ محمد العبدالله

عبد الله الرومي

الشيخ محمد العبدالله

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى كتابكم المرقم 6397/ 2017 المؤرخ 2017/4/18 والمرفق به السؤال المقدم من السيد العضو/ عبد الله يوسف الرومي ، بشأن طلب إفادته عن مبررات صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية لغير الفئات المستحقة طبقا لأحكام قانون دعم العمالة وقرارات مجلس الوزراء المنفذة لها ، وبعض الاستفسارات الأخرى .

نرفق نسخة من كتاب ديوان الخدمة المدنية المرقم 608 والمؤرخ 2017/7/21 المتضمن الإجابة على السؤال المشار اليه .

مع الإحاطة أنه صدر قرار مجلس الوزراء رقم 875 بتاريخ 2017/7/3 بنقل تبعية واختصاصات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

مع وافر التقدير والاحترام ،

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
ووزير الاعلام والاتصال

محمد عبد الله المبارك الصباح

دولة الكويت
ديوان الخدمة المدنية
Civil Service Commission

معالي/ الأمين العام لمجلس الوزراء المؤقر

تحية طيبة وبعد .....

بالإشارة لكتابكم رقم (٢٠١٧/٥٢٩١) المؤرخ ٢٠١٧/٤/٢٩ والمرفق به كتاب معالي رئيس مجلس الأمة رقم (٢٠١٧/٦٣٩٧) المؤرخ ٢٠١٧/٤/١٨ بشأن السؤال المقدم من السيد العضو / عبد الله يوسف الرومي بشأن طلب إفادته عن المبررات لصرف مخصصات دعم العمالة الوطنية لغير الفئات المستحقة طبقاً لأحكام قانون دعم العمالة وقرارات مجلس الوزراء المنفذة لها . وبعض الإستفسارات الأخرى.

يرجى التفضل بالإحاطة أنه تم الإطلاع على الاستفسارات المقدمة من السيد العضو ومرفق لكم مذكرة برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة رقم (٢٠١٧٠٥٨٢٥٥) المؤرخ ٢٠١٧/٥/٧ بالإجابة على الاستفسارات المطلوبة .

وفيما يتعلق بتبريرات التراخي من قبل ديوان الخدمة المدنية بإثبات المديونية الواردة بالاستفسار الثالث من استفسارات السيد العضو – فعلى العكس الديوان لم يتراخى في إثبات المديونيات وإنما كان هناك نقص في مستندات إثبات الدين وأسباب إنشاء الدين وقد تم التنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بشأن تلك الحالات سواء من خلال مراسلات أو عقد اجتماعات في هذا الشأن ، وبناء عليه نؤكد أن الديوان يبذل قصارى الجهد للانتهاء من هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام .....

رئيس الديوان

مرفقات :-
نسخة من مذكرة برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة رقم (٢٠١٧/٥٢٩١) المؤرخ ٢٠١٧/٥/١٩

الشيخ محمد العبدالله

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله في رده على سؤال برلماني للنائب عبدالله الرومي حصلت عليه " الوسط " أن تطبيق القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية كان له أثر إيجابي في إعادة هيكلة سوق العمل و زيادة نسب التوظيف في القطاع الخاص وخفض معدلات البطالة بين الكويتيين ، ولفت العبدالله الى أن مجلس الوزراء أصدر قرارا بنقل تبعية واختصاصات (برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة) إلى (الهيئة العامة للقوى العاملة) .

وأرفق العبدالله مع رده على السؤال البرلماني ردا من رئيس ديوان الخدمة المدنية بالانابة الوكيل المساعد للشؤون المالية والادارية في الديوان بدر الحمد وارفق كذلك تقريرا أعده أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي . واكد رئيس ديوان الخدمة المدنية بالانابة الوكيل المساعد للشؤون المالية والادارية في الديوان بدر الحمد ان الديوان لم يتراخ في اثبات المديونيات المتعلقة بصرف مخصصات دعم العمالة الوطنية لغير الفئات المستحقة، انما كان هناك نقص في مستندات اثبات الدين واسباب انشائه حيث تم التنسيق مع برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة بشأن تلك الحالات.

من جانبه أشار أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي في تقريره الى تزايد أعداد ونسب المعينين من الكويتيين في القطاع الخاص سنويا، لافتا الى ان هذا يتضح من خلال المقارنة بين المعينين في السنوات الاخيرة بالقطاع الخاص " الجهات غير الحكومية " بالمقارنة بأعدادهم عام 2001 ، وذكر ان عدد من تم تعيينه من الكويتيين (اول مرة – إعادة تعيين) بالقطاع الخاص " الجهات غير الحكومية " عام 2001 بلغ نحو 1627 مواطن ومواطنة ، في حين ان عدد من التحقوا بالعمل من الكويتيين في الجهات غير الحكومية (اول مرة – إعادة تعيين) عام 2016 بلغ نحو 20 ألف و 315 مواطن ومواطنة ، وفقا لبيانات المسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وأضاف المجدلي ان تلك الزيادة في عدد المعينين في القطاع الخاص يبينها أيضا تزايد أعداد صارفي دعم العمالة من العاملين بالقطاع الخاص عن السنوات الاخيرة بالمقارنة بأعداد صارفي الدعم ذاته عام 2001 ، حيث كان عدد من تم صرف دعم العمالة لهم من الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص شاملا حالات التكرار عام 2001 نحو 1662 مواطنا ، في حين بلغ عدد من تم صرف دعم العمالة لهم من الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص عام 2016 نحو 66 ألف و 714 مواطنا، وفقا للبيانات المتوفرة لدى برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ، مما يؤكد نجاح سياسة الدولة في زيادة معدلات تشغيل وتوظيف العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية.

وتابع المجدلي أن الزيادة في أعداد المعينين في السنوات الاخيرة ترجع الى العديد من الأسباب أهمها جهود البرنامج في تأهيل وتدريب الباحثين عن عمل ، وسعيه المثمر في إيجاد فرص عمل لهم ، فضلا عن جهود الحكومة الرامية إلى تشجيع المواطنين على الإلتحاق بالعمل في الجهات غير الحكومية وأخصها إقرار كادر المؤهلات الدراسية المتضمن منح زيادة للعاملين الكويتيين بالقطاع الخاص وفقا للمؤهل دراسي.

وأضاف المجدلي ان تطبيق القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية أدى الى الحد من معدل البطالة وتقليص أعداد المتعطلين فتم تقويض نسبة البطالة الى 2.68 % حاليا ، لافتا الى ان تلك النسبة تعد منخفضة مقارنة بالحدود المقبولة لنسبة البطالة الطبيعية على المستوى العالمي بفضل الجهود المبذولة من كل قطاعات الدولة ومن بينها البرنامج لزيادة نسبة العمالة الوطني.

واتابع المجدلي ان تطبيق القانون اثمر عن اعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية و تخفيض العبء عن الدولة تجاه تعيين المواطنين من قناة احادية التعيين في الحكومة فقط ممثلة في ديوان الخدمة المدنية الى تشكيل قناة موازية يمثلها برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة يساهم في ايجاد فرص عمل مناسبة للعمالة الوطنية وتعيينهم عليها في الجهات غير الحكومية (القطاع الخاص).

ومعالجة القصور الوظيفي في تعيين الحاصلين على المؤهلات المتدنية (اقل من المتوسطة) خاصة بين الاناث في القطاع الحكومي حيث عنى القانون 19 لسنة 2000 بوضع الكثير من الحلول لتفادي ذلك القصور، وقد تمكن البرنامج من خلال العمل الجاد والمثمر في ايجاد فرص عمل حقيقية لهذه الفئة.

وكشف المجدلي عن استرداد ما يزيد عن 500 الف دينار نتيجة الاجراءات التي اتخذها برنامج اعادة الهيكلة تجاه الافراد الذين تقدموا ببيانات غير صحيحة او الذين ثبت عليهم التوظيف الوهمي على دعم غير المستحقين وكذلك الشركات المتواطئة.

وأشار المجدلي الى ان الادارة المختصة بالبرنامج قامت بارسال ما يقرب من 3 الاف رسالة تذكيرية قصيرة لمن ترصد في حقهم مبالغ مالية لصالح البرنامج للمطالبة بسداد هذه المديونيات وكذلك انذار من لم يستجب سابقا رسميا بالسداد، كما حرص البرنامج على الملاحقة القضائية لمن تقاضى دعما دون وجه حق حيث تم ارسال المستندات الدالة على المديونية المستحقة للبرنامج الى ادارة الفتوى والتشريع لاتخاذ مخاصمتهم قضائيا لسداد هذه المديونية وقد بلغ عدد القضايا المتداولة بالمحاكم في هذا الشأن ما يقرب من 150 قضية حتى الان.

وشدد المجدلي على اهمية صرف المال العام وحمايته كواجب وطني تحتم القوانين وتفرضه القرارات واللوائح في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد والتي تستوجب اتباع سياسة ترشيد الانفاق والمحافظة على المال العام من الهدر والتحقق من صحة صرف اوجه الدعم المالي المستحقة.

وذكر المجدلي انه تمت احالة الشركات المشتبه بها للنيابة العامة بتهمة الاستيلاء على المال العام حيث بلغ اجمالي المحالين للنيابة العامة 13 شركة، وما يزيد على 500 موظف، موضحا انه تم انشاء لجنة بالبرنامج كلفت بمهمة استرداد المال العام والذي صرف بغير وجه حق، حيث استردت اللجنة ما صرف بغير حق لعدد 914 من المؤمن عليهم بالقطاع الخاص او الحكومي وتحصيل مبلغ مليون و483 الفا و712 دينار سدادا لهذه المديونيات وقيام البرنامج بتحصيل المبالغ الناتجة عن صرف مبالغ دون وجه حق للمستفيدين من دعم العمالة الوطنية وعمل التسويات خصما من مستحقاتهم لدى البرنامج ومن راتب العاملين من الجهات الحكومية.

وبين ان البرنامج قام بمجموعة من الاجراءات الاحترازية للحفاظ على المال العام ومنها وقف الصرف على الشركات والافراد المشتبه بتعيينهم على غير الحقيقة وفق مؤشرات توصل لها البرنامج عبر تعامله المباشر مع العاملين في القطاع الخاص وتم اثبات ما تم تقاضيه من دعم دون وجه حق وتحصيل عدد كبير من المديونيات.

الخطوط الكويتية

وقال المجدلي ان البرنامج يؤكد انه لم يقم بالصرف لاي من العاملين المستحقين لدى الخطوط الجوية الكويتية كونها الى الان لا تزال شركة تمتلكها الدولة بالكامل وذلك لحين طرح اسهمها للاكتتاب اعمالا لنص المادة الرابعة من القانون رقم 6 لسنة 2008، الا انه وان كان المقصود بالسؤال العاملين بالشركة الكويتية للخدمات البترولية «كاسكو» والذي يقع موقع عملهم لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية يؤكد البرنامج ان صرف دعم العمالة للعاملين لدى الشركة الكويتية لخدمات الطيران يتم بوصفها من الجهات غير الحكومية وتتوافر في المسجلين عليها احكام المادة الاولى والخامسة من قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد لاصحاب المهن والحرف الحكومية وانها من المخاطبين بأحكام البند (ب. ج، ج مكرر) العاملين لدى الجهات غير الواردة في البند (أ) من المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء رقم 391 / 2001 في شأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين بالجهات غير الحكومية ويتضح بجلاء ليس فيه لبس ان صرف العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لهذه الفئة اعتباراً من عام 2004 وحتى الآن قد جاء على سند صحيح من القانون والقرارات المنظمة لعملية الصرف.

وعن صرف دعم العمالة الوطنية لبعض الموظفين الذين يتقاضون رواتب من جهات حكومية قال المجدلي ان البرنامج قام بوقف الصرف عنهم احترازيا لحين تزويده بمفردات الراتب الخاصة بهم حتى يتم التأكد من عدم ازدواجية الصرف وذلك حال تقاضيهم احد بنود الدعم من قبل البرنامج والجهات الحكومية، كما قام البرنامج بمخاطبة الجهات الحكومية المشار اليها بالملاحظة لتزويدنا بصورة من قرارات الاستعانة بخدمات المشار اليهم بتلك الملاحظة وشهادة راتب تفصيلية تشمل بياناتهم الوظيفية والمالية.

وعن صرف الدعم لبعض الدارسين في الخارج، أوضح المجدلي ان هناك ربطاً آلياً مفعلاً بين البرنامج والجهات التعليمية يتم الاطلاع عليه عند تقديم صاحب العلاقة مستندات الصرف للبرنامج وحال التدقيق عليها، وذلك للتحقق من توافر شروط الصرف، كما يوجد تنسيق مستمر مع الجهات التعليمية من خلال مركز نظم المعلومات بالبرنامج لمتابعة من يلتحق بالدراسة عقب تسجيله لدى البرنامج، كما ان البرنامج يعتمد في التحقق من عدم الجمع بين العمل والدراسة للمسجلين لديه من متقاضي العلاوة الاجتماعية على البيانات المثبتة بشاشة الربط بينه وبين الجهات التعليمية ولا يقوم بتسجيل اي من المشار اليهم الا بعد التحقق من خلال هذا الربط الى عدم تسجيله لدى اي جهة تعليمية.

الا ان البرنامج يبين ان الجمع بين العمل والدراسة بالمخالفة لشروط الصرف قد يرجع الى ان بيانات الجهات التعليمية ليست جميعها مثبتة من خلال الربط الالي للكثير من الاسباب أهمها ان البعض يدرس خارج البلاد على حسابه الخاص او حساب جهات غير تعليمية ومن ثم لا علم للجهة التعليمية بالدراسة الا عند قيام الجهة المعنية بوزارة التربية أو وزارة التعليم العالي بمعادلة الشهادة الدراسية.

ويؤكد البرنامج انه يتابع بصفة دورية من خلال الربط الالي مع الجهات التعليمية والتنسيق معها للتحقق من التحاق اي من متقاضي العلاوة الاجتماعية المسجلين لديه بالدراسة خلال فترة عمله وتقاضيه الدعم لاعمال المبادئ والشروط الواردة في القرارات السابق الاشارة اليها.

السفارات الاجنبية

وعن العاملين في السفارات الأجنبية قال المجدلي : ان لم يقم بصرف الدعم المالي المقرر للعاملين في الجهات غير الحكومية للعاملين في السفارات الاجنبية الا بعد مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع بوصفها الجهة المختصة بإبداء الرأي اعمالا لنص المادة الثالثة من المرسوم الاميري رقم 12 لسنة 1960، والتي انتهت الى احقيتهم في صرف دعم العمالة الوطنية بموجب الفتوى المؤرخة في 2002/3/2 والتي تضمنت ان العاملين الكويتيين بالسفارات الاجنبية والمسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كمؤمن عليهم والذين تتوافر فيهم باقي الشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 يخضعون لأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

وعن موقف العاملين بجمعيات النفع العام ، أوضح المجدلي ان المشرع بموجب نص المادة الاولى من القانون (19/2000) قد حدد وبافصاح جهير لا يشوبه لبس أو غموض المقصود بالجهات الحكومية وحددها على سبيل الحصر وهي الوزارات المختلفة للدولة والادارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة، واعتبر ما عدا تلك الجهات المحددة حصراً جهات غير حكومية ، ولما كانت جمعيات النفع العام ليس من ضمن الفئات الواردة بالمادة الاوى من القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعهم للعمل في الجهات غير الحكومية ، فمن ثم يسبغ عليها وصف الجهات غير الحكومية وتكون من المخاطبين بأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 سالف البيان.

ورأى المجدلي ان جمعيات النفع العام ليست من الجهات الحكومية والعاملين في الجهات الغير الحكومية باعتبارها جهة غير حكومية وقد انتهى رأي الجمعية العمومية للفتوى والتشريع الى ان الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» تعتبر شركة مساهمة كويتية غير مملوكة بالكامل للدولة.

وبالتالي يخضع العاملون الكويتيون فيها لقرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 وتعديلاته، كما وان الصرف للعاملين لدى الشركة الكويتية لخدمات الطيران يتم وفقا للبيانات الواردة الينا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (عمالة مسجلة لدى الشركة الكويتية لخدمات الطيران) وما يرد الينا من الهيئة العامة للقوى العاملة (إذن عمل يفيد ان العمل على جهة الشركة الكويتية لخدمات الطيران) ومن ثم اضحى تصرف البرنامج المنتهي الى الصرف له ما يرجحه قانوناً.

مقترحات لتشديد الرقابة

وحول الاجراءات التي اتخذها برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة لتفعيل الرقابة على صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية وسد جميع الثغرات التي كشف عنها التنفيذ الفعلي لاحكام قانون دعم العمالة الوطنية والقرارات واللوائح الصادرة لتنفيذه خلال السنوات السابقة والآليات الجديدة التي وضعت للكشف الفوري عن مستغلي الدعم قبل ان تتراكم المبالغ المصروفة دون وجه حق وبالتالي تتضخم مديونياتهم نفيدكم انه تم اتخاذ التالي قال المجدلي: ان البرنامج لم يدخر جهدا نحو تفعيل الرقابة على صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية وسد جميع الثغرات التي كشف عنها التنفيذ الفعلي حيث اتخذ الكثير من الاجراءات واستحداث وحدة تنظيمية بالهيكل التنظيمي للبرنامج "ادارة متابعة العمالة الوطنية" بغية الحد من اهدار المال العام.

كما اقترح البرنامج الكثير من الامور التي من شأنها تفعيل الرقابة على صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية منها انشاء مكاتب تابعة للبرنامج لدى وزارة التعليم العالي والجامعات والمعاهد التعليمية للتحقق من صحة صرف العلاوة الاجتماعية حال الجمع بين العمل والدراسة.

واقترح البرنامج استحداث وحدة تنظيمية للتفتيش على العمالة الوطنية داخل مقر شركات البترول التابعة للمؤسسة العامة للبترول، وعدم قبول التسجيل لدى ديوان الخدمة المدنية لمن سبق تعيينهم بالقطاع الخاص إلا بعد تقديم شهادة من البرنامج تفيد براءة ذمتهم وعدم مطالبة البرنامج لهم بثمة مديونية. واقترح البرنامج صرف العلاوة الاجتماعية اعتبارا من تاريخ تقديم طلب الصرف للبرنامج، وقد استجاب مجلس الوزراء لمقترح البرنامج واصدر قراره رقم 1581 بتكليف البرنامج بالتنسيق مع الجهات المعنية لدراسة هذا المقترح، وقد تم رفع الدراسة من قبل البرنامج الى مجلس الوزراء وفي انتظار قرار المجلس في ذلك الشأن. كما اشار الى طلب البرنامج توفير شاشة استعلام من الادارة العامة للمنافذ عن حركة خروج ودخول المستفيدين من دعم العمالة الوطنية للتحقق من صحة صرف الدعم لمستحقيه.

واقترح البرنامج تعديل المادة 14 من القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية حيث لم تعد كافية على وضعها الراهن في ردع العمالة الوهمية، وتحقيق الهدف الصادر من اجله هذا القانون وصرف الدعم لمستحقيه، وقد استجاب مجلس الوزراء لمقترح البرنامج وأصدر قراره رقم 1581 بتكليف البرنامج بالتنسيق مع الجهات المعنية لدراسة هذا المقترح وقد تم رفع الدراسة من قبل البرنامج الى مجلس الوزراء وفي انتظار قرار المجلس في ذلك الشأن.